

التحوط الاستراتيجي وإدارة التوازن في السياسة الخارجية التركية: الحرب الروسية-الأوكرانية أنموذجاً

أ.م. د. فلاح مبارك بردان

جامعة الأنبار - مركز الدراسات الاستراتيجية

dr.falah_policy@uoanbar.edu.iq

تاريخ الاستلام 2026/5/14 تاريخ القبول 2026/6/14 تاريخ النشر 2026/8/30

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل السياسة الخارجية التركية تجاه الحرب الروسية-الأوكرانية منذ عام 2022 في ضوء مفهوم التحوط الاستراتيجي ورؤيتها لإدارة التوازن في العلاقات الدولية، من خلال بحث طبيعة السلوك الخارجي التركي وما إذا كان يعكس توازناً تقليدياً أم نمطاً يقوم على الجمع بين التعاون والتوازن. وتخلص الدراسة إلى أن تركيا تبنت استراتيجية تحوط استراتيجي، تمثلت في دعم أوكرانيا سياسياً وعسكرياً، مع الحفاظ في الوقت ذاته على علاقاتها الاقتصادية والدبلوماسية مع روسيا، فضلاً عن لعب دور الوسيط بين الطرفين. وتشير النتائج إلى أن هذا النهج مكّن تركيا من إدارة توازن مرن بين الأطراف المتنافسة، وتقليل المخاطر، وتعزيز استقلالية قرارها الاستراتيجي، بما يؤكد أهمية التحوط كإطار تحليلي لفهم سلوك القوى المتوسطة في النظام الدولي المعاصر.

الكلمات المفتاحية: التحوط الاستراتيجي، السياسة الخارجية التركية، الحرب الروسية-الأوكرانية، القوى المتوسطة، التوازن الدولي.

Strategic Hedging and Balance Management in Turkish Foreign Policy: The Russia–Ukraine War as a Case Study

Asst. Prof. Dr. Falah Mubarak Bardan

University of Anbar- Center for Strategic Studies

Abstract:

This study aims to analyze Turkish foreign policy toward the Russian–Ukrainian war since 2022 in light of the concept of strategic hedging and its vision for managing balance in international relations, by examining the nature of Turkish external behavior and whether it reflects traditional balancing or a pattern based on combining cooperation and balancing. The study concludes that Turkey adopted a strategy of strategic hedging, manifested in supporting Ukraine politically and militarily, while at the same time maintaining its economic and diplomatic relations with Russia, as well as playing the role of

mediator between the two parties. The results indicate that this approach enabled Turkey to manage a flexible balance between competing parties, reduce risks, and enhance the autonomy of its strategic decision-making, underscoring the importance of hedging as an analytical framework for understanding the behavior of middle powers in the contemporary international system.

Keywords: Strategic Hedging, Turkey, Russia–Ukraine War, Foreign Policy, Middle Powers.

المقدمة:

شهد النظام الدولي خلال أول عقدين من القرن الحالي، تحولات بنيوية عميقة تمثلت في تراجع أنماط الاستقطاب التقليدية وبروز بيئة دولية أكثر تعقيداً وتداخلاً، تتسم بتعدد مراكز القوة وارتفاع مستويات عدم اليقين الاستراتيجي. وقد تعززت هذه التحولات بشكل واضح مع اندلاع الحرب الروسية-الأوكرانية في شباط/فبراير 2022، التي شكلت نقطة تحول مفصلية أعادت إلى الواجهة مظاهر التنافس الجيوسياسي بين القوى الكبرى، وأعادت رسم ملامح التوازنات الإقليمية والدولية.

وفي ظل هذه البيئة الدولية السريعة التغير، لم تعد أنماط السلوك التقليدية في العلاقات الدولية - مثل التوازن أو الانحياز - كافية لتفسير سياسات الكثير من القوى الدولية، ولا سيما القوى المتوسطة التي تجد نفسها مضطرة إلى التعامل مع قوى كبرى متنافسة في آن واحد. وفي ضوء هذه الفوضى في البيئة الدولية، وجدنا أن مفهوم "التحوط الاستراتيجي" بدأ يبرز بقوة بوصفه إطاراً تفسيريّاً حديثاً يسعى إلى فهم كيفية إدارة الدول لعلاقاتها الخارجية من خلال الجمع بين سياسات التعاون والتوازن، بما يتيح لها تقليل المخاطر وتعتظيم مكاسبها في بيئة دولية غير مستقرة.

وتُعد الجمهورية التركية أنموذجاً بارزاً لهذا النمط من السلوك السياسي الخارجي الذي يزاوج ما بين التحوط الاستراتيجي والتوازن في سياستها الخارجية، نظراً لما تتمتع به من موقع جيواستراتيجي يربط بين أوروبا وآسيا والشرق الأوسط، فضلاً عن عضويتها في حلف شمال الأطلسي (NATO)، وفي الوقت ذاته احتفاظها بعلاقات سياسية واقتصادية وثيقة مع روسيا الاتحادية الذي يعتبره الناتو التهديد الاستراتيجي للأمن الأوروبي. وقد انعكس هذا الموقع المعقد في السياسة الخارجية التركية تجاه موقفها من الحرب الروسية-الأوكرانية، إذ سعت إلى دعم أوكرانيا سياسياً وعسكرياً باعتبارها عضواً في الناتو، مع الحفاظ في الوقت ذاته على علاقاتها الطبيعية مع روسيا، مع الحرص الكبير للقيادة التركية من الانخراط الكامل في نظام العقوبات الغربية أزاء الروسية التي احتفظت بعلاقات اقتصادية متميزة معها، فضلاً عن لعب دور الوسيط بين الطرفين.

ويشير هذا السلوك السياسي الخارجي التركي تساؤلات مهمة في أدبيات العلاقات الدولية حول طبيعته، وما إذا كان يمكن تفسيره في إطار مفاهيم العلاقات الدولية التقليدية، أم أنه يعكس نمطاً أكثر تعقيداً يمكن فهمه من خلال مفهوم حديث نسبياً يدعى بـ "التحوط الاستراتيجي"؟ ومن هذا المنطلق، نسعى في هذا البحث إلى تحليل السياسة الخارجية التركية تجاه الحرب الروسية-الأوكرانية في ضوء هذا المفهوم ومدى انسجامه مع مفهوم التوازن في السياسة الخارجية التركية، ونحاول هنا التمييز بينه وبين مفاهيم أخرى قريبة، مثل التوازن والانحياز والحياد.

أهمية البحث:

تتبع أهمية بحثنا من مجموعة من الاعتبارات العلمية والعملية، من أبرزها:

- 1- تتعلق بأهمية الحرب الروسية-الأوكرانية بوصفها إحدى أبرز الأزمات الجيوسياسية في النظام الدولي المعاصر، وما أفرزته من تحولات في طبيعة التفاعل بين القوى الكبرى.
- 2- تسهم الدراسة في فهم سلوك القوى المتوسطة في ظل بيئة دولية تتسم بتصاعد التنافس وعدم اليقين، حيث تمثل تركيا نموذجاً مهماً لتحليل كيفية إدارة العلاقات مع أطراف متنافسة.
- 3- تكمن أهمية البحث في توظيف مفهوم التحوط الاستراتيجي بوصفه إطاراً نظرياً حديثاً نسبياً في أدبيات العلاقات الدولية، مما يسهم في تطوير التحليل النظري لسلوك الدول في الأزمات الدولية.
- 4- يقدم البحث إسهاماً في تحليل السياسة الخارجية التركية، لما لها من تأثير مباشر في التوازنات الإقليمية والدولية، لا سيما في مناطق البحر الأسود والشرق الأوسط.

إشكالية البحث:

تنطلق هذه الدراسة من إشكالية رئيسة تتمثل في محاولة تفسير طبيعة السياسة التي اتبعتها تركيا تجاه الحرب الروسية-الأوكرانية، والتي حافظت تركيا من خلالها على علاقات متوازنة بن طرفي الصراع في ظل بيئة دولية تتسم بتصاعد التنافس بين القوى الكبرى.

وعلى الرغم من أن بعض الباحثين والأدبيات السياسية تفسر هذا السلوك في إطار مفاهيم مثل التوازن أو البراغماتية السياسية، فإن هذا التفسير قد لا يكون كافياً لفهم تعقيد السياسة التركية التي تجمع بين التعاون مع أطراف متنافسة مع ارتباطها بحلف الناتو الذي دخل فعلياً في دعم أوكرانيا وفرض عقوبات صارمة على روسيا في الوقت ذاته.

وعليه، تتمحور الإشكالية حول التساؤل الرئيس الآتي:

إلى أي مدى تعكس السياسة الخارجية التركية تجاه الحرب الروسية-الأوكرانية منذ عام 2022 استراتيجية تحوط استراتيجي، وكيف تمكنت القيادة التركية من إدارة التوازن بين روسيا والغرب؟
فرضية البحث:

تتطلب فرضية بحثنا من فكرة مفادها أن: تركيا تبنت خلال الحرب الروسية-الأوكرانية استراتيجية تحوط استراتيجي، تقوم على إدارة توازن مرن بين علاقاتها مع روسيا وعضويتها في حلف الناتو، بهدف تقليل المخاطر الاستراتيجية وتعظيم مكاسبها السياسية والاقتصادية، بما يضمن الحفاظ على استقلالية قراراتها في بيئة دولية تتسم بتصاعد التنافس بين القوى الكبرى.

أهداف البحث:

يسعى هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، من أهمها:

1. تأصيل مفهوم التحوط الاستراتيجي في أدبيات العلاقات الدولية، وبيان علاقته بالمفاهيم الأخرى مثل التوازن والانحياز والحياد.
2. تحليل المحددات التي شكلت السياسة الخارجية التركية تجاه الحرب الروسية-الأوكرانية.
3. دراسة تجليات السلوك التركي في الأبعاد العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية خلال الحرب.
4. تقييم مدى انطباق مفهوم التحوط الاستراتيجي على الحالة التركية.
5. استشراف مستقبل السياسة التركية في ظل استمرار التنافس بين القوى الكبرى.

منهج البحث:

اعتمدنا في هذا البحث على توظيف مجموعة من المداخل والاساليب البحثية لعلمية التي تتناسب مع فرضية واشكالية البحث، وذلك على النحو الآتي:

- **المدخل الوصفي:** لعرض تطورات الحرب الروسية-الأوكرانية وملامح السياسة التركية خلال هذه الفترة.
- **المدخل التحليلي:** لتفسير السلوك التركي في ضوء مفهوم التحوط الاستراتيجي وتحليل مواقفها تجاه الأطراف المختلفة.
- **المدخل المقارن:** من خلال التمييز بين التحوط والمفاهيم الأخرى مثل التوازن والانحياز.
- **المدخل الاستشرافي:** لاستشراف مستقبل السياسة التركية في ظل التحولات المتسارعة في النظام الدولي.

هيكليّة البحث

لتحقيق أهداف البحث والإجابة عن تساؤلاته، وجدنا من المناسب أن يتم تقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث رئيسة وهي:

المبحث الأول: التحوط الاستراتيجي وإدارة التوازن في العلاقات الدولية: التأسيس النظري والمفاهيمي.
المبحث الثاني: محددات التحوط الاستراتيجي التركي في ظل الحرب الروسية-الأوكرانية.
المبحث الثالث: التحوط الاستراتيجي في السياسة الخارجية التركية تجاه الحرب الروسية-الأوكرانية: الأبعاد والدلالات

المبحث الأول: التحوط الاستراتيجي وإدارة التوازن في العلاقات الدولية: التأسيس المفاهيمي

يُعد التأسيس النظري لأي دراسة أو مفهوم في العلاقات الدولية خطوة أساسية لفهم الظواهر السياسية المعاصرة وتحليلها في إطار مفاهيمي علمي واضح. وفي ظل التحولات التي يشهدها النظام الدولي، برزت الحاجة إلى تطوير مفاهيم جديدة لها القدرة على تفسير أنماط السلوك الخارجي للدول ضمن بيئة دولة وإقليمية تتسم بدرجة عالية من التعقيد، ولا سيما لدى الدول التي تتعامل مع قوى كبرى متنافسة في آن واحد. وفي هذا الإطار، نرى أن مفهوم التحوط الاستراتيجي قد اكتسب أهمية خاصة بوصفه إطاراً تفسيرياً حديثاً يسعى إلى فهم كيفية إدارة الدول لعلاقاتها الدولية من خلال الجمع بين سياسات التعاون والتوازن. وعليه، سنتناول في هذا المبحث التأسيس النظري لمفهوم التحوط الاستراتيجي، مع توضيح علاقته بمفهوم إدارة التوازن، والتميز بينه وبين المفاهيم التقليدية في أدبيات العلاقات الدولية.

أولاً: مفهوم التحوط الاستراتيجي في أدبيات العلاقات الدولية

يُشتق مفهوم التحوط في اللغة العربية من الجذر الثلاثي (ح و ط)، الذي يدل في معناه العام على الإحاطة والحماية والاحتراز. فقد جاء في لسان العرب أن "الحَوَط والحِيطَة تعني الحفظ والصيانة، ويُقال حاط الشيء يحوطه حوطاً، أي حفظه وصانه"⁽¹⁾. كما يرتبط المفهوم بمعاني الوقاية واتخاذ الحذر، إذ يُستخدم للدلالة على اتخاذ الإجراءات التي تقي من الضرر أو الخطر المحتمل.

وقد شهدت أدبيات العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة تحولات نظرية مهمة، نتيجة التغيرات البنوية التي طرأت على النظام الدولي، ولا سيما تراجع الاستقطاب الثنائي وصعود أنماط أكثر تعقيداً من التفاعلات بين القوى الكبرى⁽²⁾. وقد أدى هذا التحول إلى بروز الحاجة لمفاهيم تحليلية جديدة

تتجاوز الأطر التقليدية التي قدمتها المدرسة الواقعية، لاسيما في تفسير سلوك الدول التي لا تتخبط بشكل كامل في تحالفات صلبة أو سياسات صدامية.⁽³⁾

في هذا السياق، برز مفهوم التحوط الاستراتيجي (Strategic Hedging) بوصفه أحد المفاهيم الحديثة نسبياً في أدبيات العلاقات الدولية، والذي يُستخدم لتفسير سلوك الدول في ظل بيئة دولية تتسم بدرجة عالية من عدم اليقين الاستراتيجي⁽⁴⁾. ويشير هذا المفهوم إلى نمط من السلوك الخارجي تتبناه الدول عندما تسعى إلى تجنب الانحياز الكامل لأي من القوى الكبرى، وفي الوقت ذاته لا ترغب في الدخول في مواجهة مباشرة معها، من خلال الجمع بين سياسات التعاون والتوازن في آن واحد.

يعد "التحوط الإستراتيجي" نظرية هيكلية معاصرة في مجال الدراسات الدولية، على الرغم من أن استراتيجية التحوط ليس بالجديد في سياسات الدول الخارجية، فقد أثبتت التجارب الدولية أن هنالك دول كثيرة مهما كان حجمها ومكانتها قد قامت بتوظيف هذه الاستراتيجية لضمان أمنها القومي، من خلال تجاوز افكار الواقعية في العلاقات الدولية المتعلقة بالتزام سياسات التوازن أو الحياد.⁽⁵⁾

ومن خلال مراجعة بعض المراجع والدراسات التي تناولت هذا المفهوم نجد ان معظمها قد ربط ظهور مفهوم التحوط الاستراتيجي بشكل خاص بالدراسات التي تناولت سلوك دول شرق آسيا في مواجهة الصعود الصيني، حيث لاحظت هذه الدراسات أن هذه الدول لم تتبع سياسات موازنة تقليدية، كما لم تتخبط في مسامرة كاملة، بل اعتمدت استراتيجيات مركبة تجمع بين الانخراط الاقتصادي مع الصين، والاعتماد الأمني على الولايات المتحدة⁽⁶⁾.

وفي هذا الإطار، يعرف (كوويك تشينغ) التحوط الاستراتيجي بأنه "استراتيجية تتضمن مزيجاً من السياسات التعاونية والاحترازية، تهدف إلى تقليل المخاطر وتعظيم المكاسب في بيئة دولية غير مؤكدة"⁽⁷⁾. وفي هذا التعريف نرى تأكيد على أن التحوط لا يعكس حالة من التردد، بل يمثل خياراً عقلانياً يهدف إلى إدارة المخاطر المرتبطة بتقلبات ميزان القوى.

كما يشير كل من (Lim & Cooper) إلى أن التحوط يظهر عندما تكون تكلفة الانحياز الكامل مرتفعة، أو عندما يكون مستقبل النظام الدولي غير واضح، مما يدفع الدول إلى تبني سياسات مزدوجة تجمع بين الردع والانخراط في الوقت ذاته⁽⁸⁾.

وعليه، يمكن النظر إلى التحوط الاستراتيجي بوصفه استجابة سلوكية عقلانية لبيئة دولية تتسم بتعدد مراكز القوة وارتفاع مستويات عدم اليقين، حيث تسعى الدول إلى الحفاظ على استقلالية قراراتها الاستراتيجية من خلال تنويع علاقاتها الدولية.

ثانياً: التحوط الاستراتيجي والمفاهيم المقاربة: الموازنة (التوازن) والانحياز والحياد

لفهم التحوط الاستراتيجي بشكل أدق، لا بد من تمييزه عن المفاهيم التقليدية في العلاقات الدولية، وعلى رأسها التوازن (Balancing) والانحياز (Bandwagoning) والحياد (Neutrality)، والتي شكلت لفترة طويلة الأطر الأساسية لتحليل سلوك الدول ضمن المدرسة الواقعية.

تُعد مفاهيم التوازن والانحياز من الركائز الأساسية في النظرية الواقعية في العلاقات الدولية لتفسير سلوك الدول في مواجهة التهديدات الدولية. ففي حين يرى (كينيث والتز) أن الدول تميل إلى تبني سياسات التوازن من خلال تعزيز قدراتها الذاتية أو بناء تحالفات مضادة لمواجهة القوة المهيمنة بهدف الحفاظ على استقرار النظام الدولي⁽⁹⁾، يذهب ستيفن والت إلى أن بعض الدول قد تلجأ إلى الانحياز للقوة الأقوى، خاصة عندما تكون غير قادرة على موازنتها، وهو ما يُعرف بمفهوم "مسايرة الركب"⁽¹⁰⁾. غير أن هذه الأطر التقليدية تفترض وجود خيارات ثنائية واضحة بين المواجهة أو الانضمام، وهو ما لا يعكس بالضرورة تعقيد السلوك الفعلي للدول في النظام الدولي المعاصر. وفي هذا السياق، برز مفهوم التحوط الاستراتيجي بوصفه إطاراً تفسيرياً أكثر مرونة، حيث يشير إلى سلوك يجمع بين عناصر من التوازن والانحياز في آن واحد، بما يسمح للدول بتقليل المخاطر المرتبطة بعدم اليقين الاستراتيجي، دون الانحياز الكامل لأي طرف⁽¹¹⁾. وبذلك، يمثل التحوط نمطاً وسطاً يتجاوز الثنائية التقليدية، ويعكس قدرة الدول، خاصة المتوسطة منها، على إدارة علاقاتها مع القوى الكبرى بطريقة براغماتية ومتعددة الأبعاد.

أما الحياد، فيُعد أحد المفاهيم الأساسية في القانون الدولي، ويشير إلى امتناع الدولة عن الانخراط في النزاعات المسلحة بين أطراف أخرى، مع التزامها بعدم تقديم أي دعم عسكري أو سياسي أو اقتصادي لأي طرف من أطراف النزاع. كما يُفهم الحياد بوصفه وضعاً قانونياً منظماً لسلوك الدولة الخارجي في زمن الحرب، أكثر من كونه أداة مرنة لإدارة التفاعلات الاستراتيجية⁽¹²⁾، إذ يرتبط بجملة من الالتزامات والقيود التي تحكم سلوك الدولة الحيادية تجاه المتحاربين. لهذا فإن هذا المفهوم يختلف عن مفاهيم قريبة مثل عدم الانحياز أو التحوط، التي تتطوي على قدر أكبر من الحركة والمناورة في السياسة الخارجية. ومن ثم، فإن الحياد يمثل إطاراً قانونياً يهدف إلى تجنب الدولة الانخراط المباشر في الصراعات، مع الحفاظ على قدر من التوازن في علاقاتها الدولية⁽¹³⁾.

غير أن هذه المفاهيم تفترض وجود خيار ثنائي واضح: إما المواجهة أو الانضمام أو الامتناع، وهو ما لا يعكس دائماً الواقع المعقد للعلاقات الدولية المعاصرة. ففي كثير من الحالات، تسعى الدول إلى

تجنب هذا الاختيار الحاسم، وتتبنى بدلاً من ذلك سياسات مرنة تجمع بين عناصر متعددة من هذه الاستراتيجيات.

في هذا السياق، يبرز مفهوم التحوط الاستراتيجي بوصفه مقاربة تفسيرية تتجاوز الثنائية التقليدية بين الموازنة والانحياز، إذ يعكس نمطاً سلوكياً مركباً يقوم على إدارة التناقضات بدلاً من حسمها. فالدولة، وفق هذا المنطق، لا تسعى إلى الاصطفاف الكامل مع قوة معينة ولا إلى مواجهتها بشكل مباشر، بل تميل إلى الجمع بين مسارين متوازيين: تعظيم المكاسب من خلال التعاون الاقتصادي أو السياسي مع تلك القوة، وفي الوقت ذاته تبني إجراءات احترازية تهدف إلى تقليل الاعتماد عليها وتخفيف المخاطر المحتملة⁽¹⁴⁾. ومن ثم، فإن التحوط لا يمثل بديلاً نظرياً خالصاً لأي من استراتيجيتي الموازنة أو الانحياز، بل يشكل نمطاً وسطاً يجمع بين عناصرهما بصورة انتقائية، بما يتيح للدولة هامشاً أوسع للمناورة في بيئة دولية تتسم بعدم اليقين والتقلب.⁽¹⁵⁾

ثالثاً: "إدارة التوازن في إطار استراتيجيات التحوط لدى القوى المتوسطة"

تكتسب استراتيجية التحوط أهمية خاصة في سلوك الدول المصنفة ضمن فئة القوى المتوسطة (Middle Powers)، التي تجد نفسها مضطرة إلى التحرك في بيئة دولية تتسم بترديد حدة التنافس بين القوى الكبرى، دون أن تمتلك القدرة على موازنة هذه القوى بشكل مباشر أو الانخراط في تحالفات صلبة معها. وفي هذا السياق، تبرز إدارة التوازن بوصفها التعبير العملي الأكثر وضوحاً عن التحوط الاستراتيجي، إذ تمثل نمطاً من السلوك الخارجي يقوم على تنظيم العلاقات مع الأطراف المتنافسة بطريقة تحافظ على هامش من الاستقلالية وتجنب الدولة الانخراط في استقطابات حادة.

ولا يُقصد بإدارة التوازن تحقيق حالة توازن جامد أو مثالي بين القوى الكبرى، بل هي عملية ديناميكية تقوم على إعادة ضبط العلاقات بصورة مستمرة وفقاً لتغير موازين القوى وإدراك التهديدات. فالدولة هنا لا تسعى إلى الحياد الكامل، كما لا تنخرط في الانحياز التام، وإنما تعمل على الجمع بين مسارات متعددة تسمح لها بتقليل المخاطر وتعظيم المكاسب في آن واحد، وهو ما يجعل هذا النمط من السلوك أقرب إلى إدارة التناقضات منه إلى حسمها.

وتعتمد إدارة التوازن، بوصفها أداة للتحوط، على جملة من الآليات العملية التي تعكس مرونة السلوك الخارجي للقوى المتوسطة. في مقدمة هذه الآليات وأبرزها:

1. تنويع الشراكات الاستراتيجية: أذ تسعى الدولة إلى بناء ونسج شبكة علاقات واسعة مع أكثر من

قوة كبرى، بما يحد من درجة الاعتماد على طرف واحد ويعزز قدرتها على المناورة.⁽¹⁶⁾

2. الفصل بين القضايا: وهذه الآلية تقوم على توزيع مجالات التعاون بين القوى المختلفة، بحيث يمكن للدولة أن تعزز تعاونها الاقتصادي مع طرف معين، في الوقت الذي تحتفظ فيه بعلاقات أمنية أو سياسية مع طرف آخر، الأمر الذي يخفف من حدة التناقضات ويمنع تحولها إلى صدام مباشر.

3. تعزيز الاستقلالية الاستراتيجية: أذ تحاول الدولة تطوير قدراتها الذاتية، بما يمنحها هامشاً أكبر في اتخاذ القرار دون الخضوع لضغوط خارجية.

4. توظيف الموقع الجيوسياسي: حيث تلعب الجغرافيا السياسية دوراً مهماً في تمكين بعض الدول من تبني استراتيجيات تحوط أكثر فعالية، خاصة إذا كانت تقع في مناطق ذات أهمية استراتيجية.⁽¹⁷⁾ وفي هذا الإطار، يشير ستيفن والت إلى أن سلوك الدول لا يتحدد فقط بميزان القوى، بل أيضاً بإدراكها لمصادر التهديد، وهو ما يدفعها في بعض الحالات إلى تبني استراتيجيات مرنة لتجنب المخاطر.⁽¹⁸⁾ وعليه، تمثل إدارة التوازن البعد العملي للتحوط الاستراتيجي، حيث تتيح للدول الجمع بين أدوات التعاون والتوازن، بما يعزز من قدرتها على التكيف مع بيئة دولية متغيرة. وفي ضوء ما تقدم نرى أن التحوط الاستراتيجي يمثل إطاراً تحليلياً متقدماً لفهم سلوك الدول في النظام الدولي المعاصر، خاصة في ظل تصاعد التنافس بين القوى الكبرى وارتفاع مستويات عدم اليقين. كما أنه يختلف عن المفاهيم التقليدية من حيث كونه يقوم على الجمع بين سياسات متناقضة ظاهرياً في آن واحد.

ومن هذا المنطلق، يوفر هذا المفهوم أداة مناسبة لتحليل سلوك القوى المتوسطة، التي تسعى إلى إدارة علاقاتها مع أطراف متنافسة دون الانجرار إلى الانحياز الكامل لأي منها، وهو ما يجعل منه مدخلاً نظرياً مناسباً لدراسة الحالة التركية في الحرب الروسية-الأوكرانية.

المبحث الثاني: محددات التحوط الاستراتيجي التركي في ظل الحرب الروسية-الأوكرانية

لا يمكن فهم سلوك الدولة في إطار التحوط الاستراتيجي بمعزل عن المحددات التي تضبط توجهات سياستها الخارجية، سواء كانت بنوية تتصل بطبيعة النظام الدولي وتوزيع القوة فيه، أم ظرفية ترتبط بالتحويلات الإقليمية والضغوط الأنية. فالدولة لا تمارس التحوط بوصفه خياراً نظرياً مجرداً، بل كاستجابة عقلانية لمزيج من القيود والفرص التي تفرضها بيئتها الاستراتيجية. كما يتأثر هذا السلوك بعوامل داخلية، كقدرات الدولة الاقتصادية والعسكرية، وطبيعة النخبة الحاكمة وإدراكها لمصادر التهديد، الأمر الذي يجعل التحوط عملية ديناميكية تتشكل عند تقاطع البنية الدولية مع السياقين الإقليمي والداخلي.⁽¹⁹⁾

وبقدر تعلق الأمر بتركيا، فإن سلوكها الخارجي لا يمكن فصله عن تداخل معقد لمجموعة من المحددات الجيوسياسية والاقتصادية والأمنية التي تسهم في توجيه خياراتها الاستراتيجية. فالموقع الجغرافي لتركيا، بوصفها نقطة تماس بين أوروبا وآسيا، إلى جانب ارتباطها بشبكات الطاقة والتجارة، يفرض عليها تبني مقاربة مرنة في إدارة علاقاتها الدولية، لاسيما في ظل الأزمات الكبرى. وفي هذا الإطار، تعكس سياستها تجاه الحرب الروسية-الأوكرانية نمطاً براغماتياً يقوم على الموازنة بين المصالح، إذ تحاول أنقرة الحفاظ على قنوات التعاون مع روسيا دون التفریط بالتزاماتها مع الغرب، بما يجسد سلوك قوة متوسطة تسعى إلى إدارة التنافس لا الانخراط فيه.⁽²⁰⁾

وعليه، يهدف هذا المبحث إلى تحليل أبرز المحددات التي دفعت تركيا إلى تبني نمط التحوط الاستراتيجي خلال هذه الحرب وهي:

أولاً: عضوية تركيا في حلف الناتو وحدود الالتزام الأمني الأطلسي

تمثل عضوية تركيا في حلف شمال الأطلسي (الناتو) أحد أبرز المحددات البنيوية التي تؤثر في توجهات سياستها الخارجية، إذ انضمت أنقرة إلى الحلف عام 1952 في سياق الترتيبات الأمنية للحرب الباردة، لتشكل منذ ذلك الحين أحد الأركان الجيوسياسية المهمة في منظومة الأمن الغربي. وقد عزز موقعها الجغرافي، المطل على البحر الأسود والقريب من مناطق التوتر في الشرق الأوسط والقوقاز، من أهميتها الاستراتيجية داخل الحلف.⁽²¹⁾

غير أن عضوية تركيا في حلف شمال الأطلسي لم تعد تمثل إطاراً حاكماً موجهاً لسياستها الخارجية كما كانت خلال مرحلة الحرب الباردة، إذ شهدت علاقاتها مع حلفائها الغربيين خلال العقدين الأخيرين تزايداً ملحوظاً في مستويات التوتر، نتيجة تباين المصالح في عدد من القضايا، وفي مقدمتها الأزمة السورية، وملف شرق المتوسط، فضلاً عن الدعم الأمريكي لبعض الفصائل الكردية. وقد بلغت هذه التباينات مستوى أكثر عمقاً مع إقدام أنقرة على شراء منظومة الدفاع الجوي الروسية S-400 عام 2019، وهو ما اعتبرته الولايات المتحدة تهديداً مباشراً لمنظومة الدفاع الأطلسية، وأفضى إلى فرض عقوبات على تركيا واستبعادها من برنامج F-35. ويعكس هذا المسار تحولاً تدريجياً في السلوك الخارجي التركي باتجاه تبني مقاربة أكثر مرونة تقوم على تنويع الخيارات الاستراتيجية، بما ينسجم مع منطق التحوط الذي تسعى من خلاله إلى إدارة علاقاتها مع قوى متنافسة دون الانخراط الكامل في أي منها.⁽²²⁾

ومع اندلاع الحرب الروسية-الأوكرانية، وجدت تركيا نفسها أمام معادلة معقدة: فمن جهة، تفرض عضويتها في الناتو عليها (تركيا) بمسايرة الموقف الغربي الداعم لأوكرانيا، ومن جهة أخرى، تفرض مصالحها مع روسيا تجنب الانخراط في سياسات تصعيدية. وقد انعكس هذا التوازن في دعمها السياسي لأوكرانيا، مقابل امتناعها عن الانضمام إلى العقوبات الغربية على روسيا.⁽²³⁾

وعليه، يمكن القول إن عضوية تركيا في الناتو تمثل محدداً مهماً، لكنها لا تحدد بشكل حاسم سلوكها، بل تشكل أحد عناصر معادلة أوسع تدفعها نحو تبني استراتيجية تحوط تجمع بين الالتزام الجزئي بالحلف والحفاظ على استقلالية القرار.

ثانياً: تشابك المصالح التركية-الروسية

تُعد العلاقات التركية-الروسية من أبرز العوامل التي تفسر دوافع تبني تركيا للسلوك الخارجي "التحوطي" خلال الحرب الروسية-الأوكرانية، حيث شهدت هذه العلاقات تطوراً ملحوظاً خلال العقد الأخيرين، لاسيما في مجالات الطاقة والتجارة والتنسيق الأمني الإقليمي.

ففي مجال الطاقة، تعتمد تركيا بشكل كبير على واردات الغاز الطبيعي الروسي، حيث تشكل روسيا أحد الموردين الرئيسيين للطاقة في تركيا، وهو ما يجعل من الصعب على تركيا تبني سياسات تصادمية مع روسيا⁽²⁴⁾. كما يعزز مشروع خط أنابيب "السييل التركي" (TurkStream) هذا الاعتماد المتبادل، حيث يمثل مساراً استراتيجياً لنقل الغاز الروسي إلى أوروبا عبر تركيا.⁽²⁵⁾

فضلاً عن ذلك، يُعد مشروع محطة "أكويو النووية" أحد أبرز مظاهر التعاون الاستراتيجي بين روسيا وتركيا، حيث تتولى شركة "روساتوم" الروسية تنفيذ هذا المشروع بوصفه أول محطة للطاقة النووية في تركيا، وفق نموذج استثماري طويل الأمد يعكس عمق الترابط الاقتصادي بين البلدين. ولا يقتصر هذا المشروع على كونه مشروعاً طاقوياً، بل يتجاوز ذلك ليشكل أداة لتعزيز الاعتماد المتبادل، بما يمنح العلاقات الثنائية بعداً استراتيجياً مستداماً، ويجعل من الصعب فصل التعاون الاقتصادي عن الحسابات الجيوسياسية في إدارة العلاقة بين الطرفين.⁽²⁶⁾

وعلى الصعيد التجاري، شهدت العلاقات الاقتصادية بين روسيا وتركيا نمواً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة، لاسيما بعد اندلاع الحرب الروسية-الأوكرانية عام 2022، حيث ارتفع حجم التبادل التجاري بشكل غير مسبوق، متجاوزاً حاجز 60 مليار دولار في عام 2023-2022، مع استمرار مستويات مرتفعة نسبياً في السنوات اللاحقة⁽²⁷⁾. وفي هذا السياق، برزت تركيا بوصفها منفذاً اقتصادياً مهماً لروسيا، حيث ساهمت في إعادة توجيه جزء من التجارة الروسية نحو الأسواق الدولية، مستفيدة من

موقعها الجغرافي وسياساتها المرنة تجاه العقوبات، الأمر الذي عزز من دورها كحلقة وصل بين الاقتصاد الروسي والاقتصاد العالمي. ويعكس هذا التطور تزايد الترابط الاقتصادي بين البلدين، بحيث لم يعد التعاون التجاري مجرد تبادل تقليدي، بل أصبح أداة ضمن منظومة أوسع لإدارة التفاعل السياسي والاستراتيجي بين الطرفين.⁽²⁸⁾

أما على المستوى الأمني، فقد اتجهت كل من تركيا وروسيا إلى بناء أنماط من التنسيق العملي في عدد من الملفات الإقليمية، وفي مقدمتها الساحة السورية، حيث أظهر الطرفان قدرة ملحوظة على إدارة التباينات دون الانزلاق إلى صدام مباشر. فرغم اختلاف مواقفهما إزاء بعض القضايا الجوهرية، ولاسيما طبيعة الحل السياسي ومستقبل الفاعلين المحليين، إلا أن مسار التفاهات الثنائية، كما تجلّى في مسار أستانة، أتاح لهما صياغة ترتيبات ميدانية حدّت من التصعيد ووفرت إطاراً لإدارة التنافس ضمن حدود يمكن التحكم بها. ويعكس هذا النمط من السلوك توجهاً براغماتياً قائماً على الفصل بين مجالات الخلاف والتعاون، بما ينسجم مع منطق التحوط الذي يسمح بالحفاظ على قنوات التنسيق الأمني رغم استمرار التباين السياسي.⁽²⁹⁾

وعليه، فإن هذا التشابك في المصالح يفرض على تركيا تبني سياسة حذرة تجاه روسيا، تقوم على الحفاظ على العلاقات الاقتصادية والاستراتيجية، وهو ما يدعم تفسير سلوكها في إطار التحوط الاستراتيجي.

ثالثاً: البيئة الدولية بعد 2022 وتساعد التنافس بين القوى الكبرى

مثّلت الحرب الروسية-الأوكرانية تحولاً نوعياً في بنية النظام الدولي، إذ أعادت إحياء أنماط التنافس بين القوى الكبرى بعد مرحلة اتسمت نسبياً بانخفاض حدّته، ودفعت باتجاه تكريس حالة من الاستقطاب المتزايد بين روسيا والغرب. ولم يقتصر أثر هذا التحول على إعادة تشكيل توازنات القوة، بل أسهم أيضاً في إنتاج بيئة دولية تتسم بدرجة عالية من عدم اليقين، الأمر الذي دفع العديد من الدول إلى إعادة النظر في أنماط تفاعلها الخارجي بما يتلاءم مع المعطيات الجديدة.⁽³⁰⁾

وفي ضوء المتغيرات الدولية منذ بداية الألفية الثانية، لم تتخطى جميع الدول في حالة الاستقطاب الحاد، بل اتجهت بعض القوى المتوسطة إلى تبني مقاربات أكثر مرونة تقوم على إدارة التوازن بين الأطراف المتنافسة، تجنباً لتكاليف الانحياز الكامل. ويعكس هذا النمط من السلوك إدراكاً متقدماً لتشابك المصالح الاقتصادية والأمنية مع أكثر من طرف دولي، بما يجعل من الاصطفاف الحاد خياراً مكلفاً على المديين المتوسط والبعيد.⁽³¹⁾

كما أن تصاعد التنافس بين القوى الكبرى أوجد في الوقت ذاته فرصاً نسبياً لهذه الدول لتعزيز هامش حركتها، إذ تسعى الأطراف الدولية الفاعلة إلى الحفاظ على علاقات متوازنة مع قوى إقليمية مهمة، الأمر الذي يمنح هذه الأخيرة قدرة أكبر على المناورة وإعادة توظيف موقعها ضمن معادلات التوازن الدولي⁽³²⁾. وفي هذا الإطار، تبدو السياسة التركية مثلاً واضحاً على هذا النمط من السلوك، حيث تسعى إلى إدارة علاقاتها مع الأطراف المتنافسة دون الانخراط الكامل في أي منها.

وعليه، يمكن القول إن البيئة الدولية بعد عام 2022 لم تُنتج فقط حالة من الاستقطاب، بل أسهمت أيضاً في ترسيخ أنماط أكثر تعقيداً من السلوك الخارجي، وفي مقدمتها استراتيجيات التحوط، التي باتت تمثل خياراً عملياً للقوى المتوسطة في ظل تعدد مراكز القوة وتزايد درجة التعقيد في التفاعلات الدولية ومن خلال ما تقدم؛ يتضح أن السياسة التركية تجاه الحرب الروسية-الأوكرانية تتأثر بمجموعة من المحددات المتداخلة، تشمل عضويتها في الناتو، وتشابك مصالحها مع روسيا، وطبيعة البيئة الدولية المتحولة. وقد دفعت هذه العوامل مجتمعة تركيا إلى تبني استراتيجية تقوم على إدارة التوازن بين الأطراف المتنافسة، بما يعكس نمطاً من التحوط الاستراتيجي.

المبحث الثالث: التحوط الاستراتيجي في السياسة الخارجية التركية تجاه الحرب الروسية-

الأوكرانية: الأبعاد والدلالات

بعد أن تناولنا الإطار النظري للتحوط الاستراتيجي، وتحليل المحددات التي توجه السلوك الخارجي التركي، تبرز أهمية الانتقال في هذا المبحث إلى المستوى التطبيقي لفهم كيفية انعكاس هذا النمط من السلوك في السياسة الخارجية التركية تجاه الحرب الروسية-الأوكرانية. إذ لا يكتمل التحليل دون الوقوف على الكيفية التي ترجمت بها تركيا خياراتها الاستراتيجية إلى ممارسات فعلية في مجالات متعددة. وعلى هذا الأساس، سنركز في هذا المبحث على تحليل مظاهر التحوط في السلوك السياسي الخارجي التركي خلال الأزمة الأوكرانية وما تبعها من عمليات عسكرية، بواسطة تتبع أبعاده العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية، وصولاً إلى تقييم مدى فعاليته وحدوده في بيئة دولية تتسم بالتعقيد والتغير المستمر.

أولاً: البعد العسكري والأمني

شكل البعد العسكري والأمني أحد أهم ميادين تبلور استراتيجية التحوط الاستراتيجي في السلوك التركي خلال الحرب الروسية-الأوكرانية، حيث واجهت القيادة التركية معادلة أمنية معقدة فرضت عليها الموازنة بين التزاماتها مع حلف الناتو من جهة، ومتطلبات الحفاظ على علاقاتها الاستراتيجية مع

روسيا من جهة أخرى، في ظل تشابك المصالح بين الطرفين في عدد من الملفات الإقليمية الحيوية. ويعكس هذا الوضع ما يمكن وصفه بـ"الضغط البنيوي المزدوج" الذي تواجهه القوى الدولية المتوسطة في بيئات دولية تتسم بارتفاع مستويات عدم اليقين⁽³³⁾.

فمن ناحية، تبنت تركيا موقفاً داعماً لوحدة الأراضي الأوكرانية، ورفضت الاعتراف بضم روسيا لشبه جزيرة القرم، كما قدمت دعماً عسكرياً ملموساً لأوكرانيا، تمثل في تزويدها بطائرات مسيرة من طراز "بيرقدار TB2"، التي لعبت دوراً مؤثراً في المراحل الأولى من الحرب، لاسيما في إبطاء التقدم الروسي وتعزيز القدرات الدفاعية الأوكرانية⁽³⁴⁾. ويعكس هذا السلوك درجة من التوافق مع الموقف الغربي، ويؤكد استمرار ارتباط تركيا بالمنظومة الأمنية لحلف شمال الأطلسي.⁽³⁵⁾

غير أن هذا الدعم لم يتحول إلى انخراط كامل في الاستراتيجية الغربية تجاه روسيا، إذ حرصت القيادة التركية على تجنب خطوات قد تؤدي إلى تصعيد مباشر مع روسيا، فامتنعت عن الانضمام إلى نظام العقوبات الغربية، كما حافظت على قنوات اتصال مفتوحة مع القيادة الروسية على المستويين السياسي والعسكري. ويشير هذا التوجه إلى إدراك تركي لطبيعة التوازنات الحساسة في منطقة البحر الأسود، ولتلكلفة الانزلاق نحو مواجهة مفتوحة مع روسيا، بما يعكس سلوكاً احترازياً يتسق مع منطق التحوط.⁽³⁶⁾ وفي هذا الإطار، برزت اتفاقية مونترو لعام 1936 كأداة قانونية مهمة في إدارة هذا التوازن، حيث قامت تركيا بتفعيل بنودها لإغلاق المضائق أمام السفن الحربية التابعة للدول المتحاربة، في خطوة هدفت إلى الحد من عسكرة البحر الأسود ومنع اتساع نطاق المواجهة. ويعكس هذا القرار توظيفاً فعالاً للأدوات القانونية في خدمة أهداف استراتيجية، بما يعزز قدرة الدولة على المناورة دون الانخراط المباشر في الصراع.⁽³⁷⁾

إلى جانب ذلك، استمر التنسيق التركي-الروسي في بعض الملفات الإقليمية، ولا سيما في سوريا، حيث حافظ الطرفان على آليات إدارة الصراع وتجنب الاحتكاك المباشر، رغم استمرار التباينات بينهما. ويُظهر هذا السلوك قدرة تركيا على الفصل بين مجالات التفاعل المختلفة (Issue Separation)، وهو أحد السمات الأساسية لاستراتيجية التحوط، التي تقوم على إدارة العلاقات مع القوى الكبرى عبر توزيع مجالات التعاون والتنافس.⁽³⁸⁾

وعليه، يمكن القول إن السياسة العسكرية والأمنية التركية خلال الحرب لم تتجه نحو الانحياز الكامل لأي طرف، بل اتسمت بمحاولة واعية لإدارة توازن دقيق بين دعم أوكرانيا والحفاظ على علاقات مستقرة

مع روسيا، وهو ما يعكس جوهر التحوط الاستراتيجي بوصفه نمطاً سلوكياً يهدف إلى تقليل المخاطر وتعظيم هامش المناورة في بيئة دولية مضطربة.

ثانياً: البعد الاقتصادي: براغماتية التعامل مع نظام العقوبات

يمثل البعد الاقتصادي أحد أهم ميادين تجسيد التحوط الاستراتيجي في السياسة الخارجية التركية خلال الحرب الروسية-الأوكرانية، إذ تبنت تركيا مقاربة براغماتية سعت من خلالها إلى إدارة التوازن بين التزاماتها ضمن المنظومة الغربية ومصالحها الاقتصادية المرتبطة بروسيا. ولا يبدو أن هذا التوجه كان وليد الأزمة فحسب، بل يعكس نمطاً أوسع في السلوك الاقتصادي التركي يقوم على تجنب الخيارات الحادة في بيئة دولية تتسم بارتفاع مستويات عدم اليقين.⁽³⁹⁾

فمن جهة، امتنعت تركيا عن الانضمام إلى نظام العقوبات الغربية المفروضة على روسيا، وهو ما أتاح لها الاستمرار في الحفاظ على علاقاتها الاقتصادية مع روسيا، لا سيما في قطاعات حيوية مثل الطاقة والتجارة والسياحة.⁽⁴⁰⁾ وتكتسب هذه العلاقة أهمية خاصة في ضوء اعتماد تركيا النسبي على واردات الطاقة الروسية، الأمر الذي يجعل أي قطيعة مفاجئة معها محفوفة بتكاليف اقتصادية مرتفعة⁽⁴¹⁾.

ومن جهة أخرى، لم تتجه تركيا إلى تبني موقف اقتصادي متعارض بشكل صريح مع الدول الغربية، بل حرصت على ضبط سلوكها ضمن حدود معينة، من خلال اتخاذ إجراءات انتقائية هدفت إلى تقليل مخاطر التعرض للضغوط أو العقوبات الثانوية، وهو ما يعكس محاولة واعية لإدارة التوازن بين طرفين متنافسين دون الانحياز الكامل لأي منهما.⁽⁴²⁾

وفي هذا السياق، يمكن ملاحظة أن الحرب أوجدت لتركيا هامشاً اقتصادياً إضافياً، حيث تحولت إلى قناة مهمة للتبادل التجاري غير المباشر مع روسيا في ظل القيود التي فرضتها العقوبات الغربية. وقد انعكس ذلك في نمو حجم التبادل التجاري بين البلدين، وهو ما يشير إلى قدرة تركيا على استثمار التحولات الدولية بما يخدم مصالحها الاقتصادية دون الدخول في مواجهة مباشرة مع النظام الاقتصادي الغربي.

ويمكن تفسير هذا النمط من السلوك في ضوء مفهوم "الاعتماد المتبادل غير المتكافئ"، حيث تتقاطع مصالح الطرفين بشكل يجعل من الصعب على أي منهما فك الارتباط بشكل كامل؛ فتركيا تعتمد على روسيا في مجال الطاقة، في حين تستفيد روسيا من تركيا بوصفها منفذاً اقتصادياً مهماً في ظل القيود

المفروضة عليها. ويبدو أن هذا التداخل في المصالح قد عزز من توجه تركيا نحو تبني سياسة تقوم على توزيع المخاطر بدلاً من تحملها بشكل كامل⁽⁴³⁾.

وعليه، لا يمكن النظر إلى السياسة الاقتصادية التركية خلال الحرب بوصفها انحيازاً لطرف دون آخر، بل هي أقرب إلى محاولة مدروسة لإدارة التوازن بين مصالح متعارضة، بما يعكس جوهر التحول الاستراتيجي كأداة تسمح للدول بالحفاظ على هامش مناورة أوسع في بيئة دولية مضطربة. ومع ذلك، يظل هذا النهج عرضة لاختبارات مستمرة، خاصة في حال تصاعد الضغوط الغربية، الأمر الذي قد يفرض على تركيا إعادة ضبط هذا التوازن في المستقبل.

ثالثاً: البعد الدبلوماسي: الوساطة كأداة للتحول وتعزيز المكانة الدولية

برزت الدبلوماسية كأحد أبرز الأدوات التي وظفتها تركيا في إدارة سياستها خلال الحرب الروسية-الأوكرانية، إذ سعت إلى الاستفادة من موقعها الوسيط وعلاقاتها المتوازنة مع طرفي الصراع لتعزيز دورها الإقليمي والدولي. ولا يبدو أن هذا التوجه كان مجرد استجابة ظرفية للأزمة، بل يعكس توجهاً أوسع في السياسة الخارجية التركية يقوم على استخدام الوساطة كأداة لإدارة التوازنات الدولية دون الانخراط في الاستقطابات الحادة⁽⁴⁴⁾.

فمنذ اندلاع الحرب، حرصت تركيا على الإبقاء على قنوات اتصال مفتوحة مع كل من روسيا وأوكرانيا، كما استضافت جولات تفاوضية بين الطرفين في مراحل مبكرة من النزاع، وهو ما منحها موقعاً فريداً بين الدول التي احتفظت بإمكانية التواصل مع الجانبين في آن واحد. وقد تعزز هذا الدور من خلال مساهمة تركيا، بالتعاون مع الأمم المتحدة، في التوصل إلى "اتفاق تصدير الحبوب عبر البحر الأسود"، الذي عُدّ من أبرز النجاحات الدبلوماسية خلال الحرب نظراً لارتباطه المباشر بقضايا الأمن الغذائي العالمي⁽⁴⁵⁾.

ويشير هذا الدور إلى قدرة تركيا على توظيف موقعها الجيوسياسي وعلاقاتها المتشابكة لتحقيق مكاسب دبلوماسية ملموسة، دون الانحياز الكامل لأي من طرفي الصراع. كما يمكن فهم هذا السلوك في إطار توظيف أدوات "القوة الناعمة"، حيث تسعى تركيا إلى تقديم نفسها كفاعل إقليمي قادر على الإسهام في إدارة الأزمات الدولية، بما يعزز من مكانتها في النظام الدولي⁽⁴⁶⁾.

ومن زاوية تحليلية، يمكن تفسير هذا النهج في ضوء ما يُعرف بـ"التحول الدبلوماسي"، حيث تتيج الوساطة للدولة الحفاظ على علاقات متوازنة مع أطراف متنافسة، وفي الوقت ذاته توسيع هامش نفوذها

الدولي. ويلاحظ أن هذا النمط من السلوك يرتبط غالباً بالقوى المتوسطة، التي تسعى إلى تعظيم دورها من خلال أدوات غير صدامية، خاصة في بيئات دولية تتسم بارتفاع مستويات عدم اليقين⁽⁴⁷⁾. وعليه، يمكن القول إن الدور الدبلوماسي التركي خلال الحرب لم يقتصر على الوساطة بوصفها وظيفة تقليدية، بل مثل أداة استراتيجية ضمن مقاربة أوسع للتحوط، تهدف إلى تحقيق التوازن بين الأطراف المتنافسة وتعزيز المكانة الدولية دون تحمل كلفة الانحياز الكامل.

وأظهرت السياسة التركية خلال الحرب الروسية-الأوكرانية قدرة ملحوظة على إدارة التوازن بين روسيا والغرب، مما مكن أنقرة من تحقيق عدد من المكاسب، سواء على المستوى الاقتصادي أو الدبلوماسي أو الاستراتيجي.

فقد أسهمت هذه الاستراتيجية في تعزيز مكانة تركيا كفاعل إقليمي مهم، كما سمحت لها بالحفاظ على علاقاتها مع مختلف الأطراف، وتجنب التكاليف المرتبطة بالانحياز الكامل لأي منها. غير أن هذه الاستراتيجية لم تكن خالية من التحديات، حيث تعرضت تركيا لضغوط من كل من الغرب وروسيا، نتيجة محاولتها الحفاظ على هذا التوازن الدقيق⁸.

كما أن استمرارية هذه الاستراتيجية ترتبط بطبيعة تطورات النظام الدولي، فإذا اتجهت البيئة الدولية نحو مزيد من الاستقطاب، فقد يصبح من الصعب على تركيا الاستمرار في سياسة التحوط بنفس الدرجة من المرونة. وفي المقابل، فإن استمرار التعددية القطبية النسبية قد يتيح لأنقرة الحفاظ على هذا النهج.

وعليه، يمكن القول إن التحوط الاستراتيجي يمثل خياراً عملياً وفعالاً في المرحلة الراهنة، لكنه يظل استراتيجية ديناميكية تعتمد على قدرة الدولة على التكيف مع التحولات الدولية.

ومن هنا يتضح أن السياسة التركية خلال الحرب الروسية-الأوكرانية تمثل نموذجاً واضحاً لاستراتيجية التحوط الاستراتيجي، حيث نجحت تركيا في الجمع بين دعم أوكرانيا والحفاظ على علاقاتها مع روسيا، وتوظيف الأدوات الاقتصادية والدبلوماسية لتحقيق مصالحها. ويعكس هذا السلوك قدرة تركيا على إدارة توازن معقد في بيئة دولية تتسم بتصاعد التنافس بين القوى الكبرى.

الخاتمة:

أظهرت الدراسة أن السياسة الخارجية التركية تجاه الحرب الروسية-الأوكرانية اتسمت بقدر ملحوظ من المرونة، حيث سعت تركيا إلى إدارة توازن دقيق بين التزاماتها ضمن المنظومة الغربية ومصالحها الاستراتيجية مع روسيا. وقد تجلّى ذلك في تبني مواقف متباعدة جمعت بين دعم أوكرانيا من جهة،

والحفاظ على قنوات التعاون مع روسيا من جهة أخرى، بما يعكس سلوكاً يتجاوز أنماط التوازن التقليدية أو الحياد.

وفي هذا السياق، يوفّر مفهوم التحوط الاستراتيجي إطاراً تفسيرياً مناسباً لفهم هذا النمط من السلوك، إذ يسمح بتحليل السياسات التي تقوم على الجمع بين التعاون والاحتراز في آن واحد. ومع ذلك، فإن استمرارية هذا النهج تبقى مرهونة بطبيعة تطورات البيئة الدولية، خاصة في ظل تصاعد التنافس بين القوى الكبرى، وهو ما قد يحد من هامش المناورة المتاح أمام تركيا.

وعليه، يمكن النظر إلى التجربة التركية بوصفها نموذجاً دالاً على كيفية سعي القوى المتوسطة إلى إدارة علاقاتها الدولية في بيئة تتسم بالتعقيد وعدم اليقين، عبر تبني استراتيجيات مرنة تسعى إلى تقليل المخاطر وتعظيم المكاسب.

وتوصل البحث إلى استنتاجات رئيسية وهي:

- 1- تبنت تركيا استراتيجية تحوط استراتيجي خلال الحرب الروسية-الأوكرانية، من خلال الموازنة بين التزاماتها تجاه الغرب واستمرار علاقاتها مع روسيا بما يخدم مصالحها الوطنية.
- 2- أسهمت سياسة التحوط في تعزيز هامش المناورة التركي سياسياً واقتصادياً ودبلوماسياً، ومكنت أنقرة من لعب دور الوسيط بين طرفي الصراع مع الحفاظ على استقلالية قرارها الخارجي.
- 3- ترتبط استدامة استراتيجية التحوط بقدرة تركيا على إدارة الضغوط المتزايدة من القوى الكبرى، إذ إن تصاعد الاستقطاب الدولي قد يحدّ من قدرتها على الاستمرار في تحقيق التوازن بين روسيا والغرب مستقبلاً.

التوصيات:

1. اعتماد سياسة خارجية متوازنة تقوم على تنويع العلاقات والشراكات الدولية بما يحفظ المصالح الوطنية العراقية ويجنب العراق الانخراط في الاستقطابات الدولية الحادة.
2. تعزيز استقلالية القرار العراقي من خلال تطوير القدرات السياسية والاقتصادية والأمنية للدولة، بما يتيح التعامل مع القوى الدولية وفقاً لأولويات المصلحة الوطنية.
3. استثمار الموقع الجيوسياسي للعراق لتعزيز دوره كحلقة وصل للحوار والتعاون الإقليمي والدولي، بما يسهم في زيادة مكانته الاستراتيجية وتحقيق مكاسب سياسية واقتصادية.

الهوامش:

- (1) أبين منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ج7، ص 410.
- (2) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الدولية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط1، 1998، ص 125-130.
- (3) كارل دويتش، تحليل العلاقات الدولية، ترجمة: شعبان محمد محمود شعبان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1983، ص64.
- (4) Leah Sherwood, "Small States 'Strategic Hedging for Security and Influence'" Trends Research & Advisory, September 14, 2016, accessed 21 October, 2017, <http://trendsinstitution.org/small-states-strategic-hedging-for-security-and-influence/>
- (5) أيمن إبراهيم الدسوقي، التحوط الاستراتيجي في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، العدد 215، المجلد 54، 2019، ص30.
- (6) J. Y. Lee, "Hedging Strategies of the Middle Powers in East Asian Security: The Cases of South Korea and Malaysia," East Asia Journal, Vol.32. No1., 2017, pp. 23-25.
- (7) Kuik, Cheng-Chwee, "The Essence of Hedging: Malaysia and Singapore's Response to a Rising China," Contemporary Southeast Asia, Vol. 30, No. 2, 2008, p. 164.
- (8) Lim, Darren J., and Zack Cooper. "Reassessing Hedging: The Logic of Alignment in East Asia." Security Studies 24, no. 4 (2015): 696-727.
- (9) كينيث والتر، نظرية السياسة الدولية، ترجمة: مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1988، ص 126.
- (10) Stephen Walt, The Origins of Alliances, Ithaca: Cornell University Press, 1987, p. 21.
- (11) Kuik, Cheng-Chwee, Ibid., p. 167.
- (12) أحمد سعيغان، قاموس المصطلحات السياسية والدولية، مكتبة ناشرون، بيروت، ط1، 2004، ص 169.
- (13) خليل حسين، موسوعة القانون الدولي العام، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2012، ص 421.
- (14) Cheng-Chwee, Kuik, "The Essence of Hedging, Ibid, p. 163.
- (15) Evelyn, Goh, "Meeting the China Challenge: The U.S. in Southeast Asian Regional Security Strategies," East-West Center, 2005, p. 4.
- (16) محمد، السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مكتبة الشروق، القاهرة، 2001، ص 215.
- (17) للمزيد ينظر: زيبغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى: السيطرة الأمريكية وما يترتب عليها من ضرورات جيواستراتيجية، ترجمة: أحمد محمود، مكتبة العبيكان، الرياض، 1999، ص 36-41.
- (18) Stephen Walt, The Origins of Alliances, Cornell University Press, 1987, p. 21.
- (19) إبراهيم، عبد القادر، السياسة الخارجية: دراسة في المفاهيم والتوجهات، دار مجدلاوي، عمان، 2010، ص 68-77.
- (20) عماد قدورة، تركيا وإشكالية الحياد في حرب أوكرانيا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2022، متاح على: <https://www.dohainstitute.org/ar/Lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/turkey-and-the-problem-of-neutrality-in-ukraine.pdf>

- (21) محمود علوش، حدود التوازن التركي بين روسيا والغرب، موقع الجزيرة نت، 2022، 22/3/2026 متوفر على الرابط: <https://bit.ly/4n8VWwF>
- (22) عماد قدورة، مصدر سابق، ص 9.
- (23) المصدر نفسه، ص 9.
- (24) رغم الحرب... لماذا تستمر روسيا في ضخّ الغاز إلى أوروبا عبّر أوكرانيا؟ صحيفة الشرق الأوسط، 20/اغسطس، 2024، متوفر على الرابط: <https://bit.ly/48Frpk4>
- (25) Market analysis – Energy, An official website of the European Union: https://energy.ec.europa.eu/data-and-analysis/market-analysis_en
- (26) World Nuclear Association, Nuclear Power in Turkey, 2023: <https://world-nuclear.org/our-association/publications/world-nuclear-performance-report/turkey-world-nuclear-performance-report-2023>
- (27) صحيفة ديلي صباح، حجم التجارة بين تركيا وروسيا يتجاوز 62 مليار دولار في 2022، 2023، بتاريخ 28/5/2023، متوفر على الرابط: https://www.dailysabah.com/business/economy/turkish-russian-trade-volume-in-2022-topped-62b-on-good-business-ties?utm_source=chatgpt.com
- (28) Turkish Minute, Turkey has become Russia's second-largest trading partner, minister says, 9/9/2025, link: https://turkishminute.com/2025/09/09/turkey-has-become-russias-second-largest-trading-partner-minister-says/?utm_source=chatgpt.com
- (29) عماد قدورة، مصدر سابق، ص 8-9.
- (30) Valerie, Hudson, Foreign Policy Analysis: Classic and Contemporary Theory, Rowman & Littlefield, 2007, p. 53.
- (31) Cheng-Chwee, Kuik, "The Essence of Hedging," Contemporary Southeast Asia, 2008, p. 163.
- (32) والتز، كينيث، نظرية السياسة الدولية: تأثير النظرية الاقتصادية على نمو وتطور الدولة، ترجمة: هيثم غالب الناهي، مراجعة: أحمد سعدون عبد الكريم، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2021، ص 45-53.
- (33) Kemal Kirişci, Turkey and the West: Fault Lines in a Troubled Alliance, Washington, DC: Brookings Institution, 2017, p. 85.
- (34) مصطفى شلش، السياسة التركية خلال الحرب الروسية-الأوكرانية، مركز أوراسيا للدراسات، إسطنبول، 2022، متاح على الرابط: <http://bit.ly/4w96rEe>
- (35) عبد الفتاح حمدان المغاربة، التحولات في العلاقات التركية الأوكرانية في ظل الأزمة الأوكرانية، مركز القنطار للدراسات الانسانية والتطبيقية، عمان/الأردن، العدد (6)/1، 2025، ص5، منشور على الموقع الإلكتروني: <https://bit.ly/3PkFYTb>
- (36) مصطفى شلش، مصدر سابق.
- (37) Şener Aktürk, "A Realist Reassessment of Turkish-Russian Relations, 2002-2012: From the Peak to the Dip?" Caspian Strategy Institute, (January 2013), retrieved

- December 25, 2020, from http://home.ku.edu.tr/~sakturk/Akturk_2013_Turk_Rus_Relations.pdf.
- (38) Seth Frantzman, "Russian Air Defense Systems Outmatched by Turkish Drones in Syria and Libya," Long War Journal, (June 10, 2020), retrieved December 25, 2020, from <https://www.longwarjournal.org/archives/2020/06/russian-air-defense-systems-outmatched-by-turkish-drones-in-syria-and-libya.php>.
- (39) أحمد داوود أوغلو، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم ناشرون، الدوحة، ط2، 2010، ص 23-55.
- (40) محمود علوش، حدود التوازن التركي بين روسيا والغرب، مصدر سابق.
- (41) مثنى فائق مرعي، عبد العليم فاضل وادي، العلاقات الروسية-التركية والتحالفات الدولية الراهنة في الشرق الأوسط: دراسة في التأثير والتأثر، مجلة تكريت للعلوم السياسية، جامعة تكريت، العدد 11، 2018، ص 98-101.
- (42) عماد قدورة، تركيا وإشكالية الحياد في حرب أوكرانيا، مصدر سابق.
- (43) عبد الفتاح حمدان المغاربة، مصدر سابق، ص 6.
- (44) محمد نور الدين، تركيا: الجمهورية الحائرة، بيروت: دار رياض الرئيس، 2013، ص 28-32.
- (45) United Nations, Black Sea Grain Initiative Joint Coordination Centre, 2022: <https://www.un.org/en/black-sea-grain-initiative>
- (46) أحمد داوود أوغلو، العمق الاستراتيجي، مصدر سابق، ص 37.
- (47) ETH Zurich, Turkey's Foreign Policy and Strategic Balancing, Center for Security Studies (CSS) , CSS Analyses in Security Policy, No. 346, 2023, p. 2.

المصادر:

أولاً: الكتب العربية والمترجمة

- 1- أحمد داوود أوغلو، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، ط2، الدار العربية للعلوم ناشرون ومركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2010.
- 2- أحمد سعيقان، قاموس المصطلحات السياسية والدولية، ط1، مكتبة ناشرون، بيروت، 2004.
- 3- خليل حسين، موسوعة القانون الدولي العام، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2012.
- 4- زبغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى: السيطرة الأمريكية وما يترتب عليها من ضرورات جيواستراتيجية، ترجمة: أحمد محمود، مكتبة العبيكان، الرياض، 1999.
- 5- عبد القادر إبراهيم، السياسة الخارجية: دراسة في المفاهيم والتوجهات، دار مجدلاوي، عمان، 2010.

6- كارل دويتش، تحليل العلاقات الدولية، ترجمة: شعبان محمد محمود شعبان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1983.

7- كينيث والتز، نظرية السياسة الدولية، ترجمة: مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1988.

8- كينيث والتز، نظرية السياسة الدولية: تأثير النظرية الاقتصادية على نمو وتطور الدولة، ترجمة: هيثم غالب الناهي، مراجعة: أحمد سعدون عبد الكريم، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2021.

9- محمد السيد سليم، تحليل السياسة الدولية، ط1، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1998.

10- محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مكتبة الشروق، القاهرة، 2001.

11- محمد بن مكرم أبن منظور، لسان العرب، ج7، دار صادر، بيروت، د.ت.

12- محمد نور الدين، تركيا: الجمهورية الحائرة، دار رياض الريس، بيروت، 2013.

ثانياً: الدوريات والبحوث العربية

1. أيمن إبراهيم الدسوقي، التحوط الاستراتيجي في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد 215، المجلد 54، 2019.

2. عبد الفتاح حمدان المغاربة، التحولات في العلاقات التركية الأوكرانية في ظل الأزمة الأوكرانية، مركز القنطار للدراسات الإنسانية والتطبيقية، عمان، العدد 6(1)، 2025.

3. عماد قدورة، تركيا وإشكالية الحياد في حرب أوكرانيا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2022.

4. محمود علوش، حدود التوازن التركي بين روسيا والغرب، الجزيرة نت، 2022.

5. مصطفى شلش، السياسة التركية خلال الحرب الروسية-الأوكرانية، مركز أوراسيا للدراسات، إسطنبول، 2022.

6. مثنى فائق مرعي، وعبد العليم فاضل وادي، العلاقات الروسية-التركية والتحالفات الدولية الراهنة في الشرق الأوسط: دراسة في التأثير والتأثر، مجلة تكريت للعلوم السياسية، جامعة تكريت، العدد 11، 2018.

ثالثاً: الكتب والدراسات الأجنبية

1. Cheng-Chwee Kuik, The Essence of Hedging: Malaysia and Singapore's Response to a Rising China, Contemporary Southeast Asia, Vol. 30, No. 2, 2008.

2. Darren J. Lim and Zack Cooper, Reassessing Hedging: The Logic of Alignment in East Asia, Security Studies, Vol. 24, No. 4, 2015.
3. ETH Zurich, Turkey's Foreign Policy and Strategic Balancing, Center for Security Studies (CSS), CSS Analyses in Security Policy, No. 346, 2023.
4. Evelyn Goh, Meeting the China Challenge: The U.S. in Southeast Asian Regional Security Strategies, East-West Center, 2005.
5. J. Y. Lee, Hedging Strategies of the Middle Powers in East Asian Security: The Cases of South Korea and Malaysia, East Asia Journal, Vol. 32, No. 1, 2017.
6. Kemal Kirişci, Turkey and the West: Fault Lines in a Troubled Alliance, Brookings Institution, Washington DC, 2017.
7. Leah Sherwood, Small States' Strategic Hedging for Security and Influence, Trends Research & Advisory, 2016.
8. Seth Frantzman, Russian Air Defense Systems Outmatched by Turkish Drones in Syria and Libya, Long War Journal, June 10, 2020.
9. Stephen Walt, The Origins of Alliances, Cornell University Press, Ithaca, 1987.
10. Şener Aktürk, A Realist Reassessment of Turkish-Russian Relations, 2002–2012: From the Peak to the Dip?, Caspian Strategy Institute, January 2013.
11. United Nations, Black Sea Grain Initiative Joint Coordination Centre, United Nations, 2022.
12. Valerie Hudson, Foreign Policy Analysis: Classic and Contemporary Theory, Rowman & Littlefield, 2007.
13. World Nuclear Association, Nuclear Power in Turkey, 2023.

رابعاً: مصادر الانترنت

- 1- ETH Zurich, Turkey's Foreign Policy and Strategic Balancing, Center for Security Studies (CSS), CSS Analyses in Security Policy, No. 346, 2023. <https://css.ethz.ch>
- 2- Leah Sherwood, "Small States' Strategic Hedging for Security and Influence," Trends Research & Advisory, 14 September 2016, <http://trendsinstitution.org/small-states-strategic-hedging-for-security-and-influence/>
- 3- Mahmoud Alloush, "Hudud al-Tawazun al-Turki bayna Russia wa al-Gharb", Al Jazeera Center, 2022. <https://www.aljazeera.net>

- 4- Mustafa Shallash, "Al-Siyasa al-Turkiyya Khilal al-Harb al-Rusiyya al-Ukraniyya ", Eurasia Center for Studies, Istanbul, 2022
<http://bit.ly/4w96rEe>
- 5- "Market Analysis – Energy," European Union Energy Platform:
https://energy.ec.europa.eu/data-and-analysis/market-analysis_en
- 6- "Nuclear Power in Turkey," World Nuclear Association, 2023, :
<https://world-nuclear.org>
- 7- "Turkey has become Russia's second-largest trading partner, minister says," Turkish Minute, 9 September 2025, :
<https://turkishminute.com/2025/09/09/turkey-has-become-russias-second-largest-trading-partner-minister-says/>
- 8- "Turkish-Russian Trade Volume in 2022 Topped \$62 Billion," Daily Sabah, 28 May 2023, :
<https://www.dailysabah.com/business/economy/turkish-russian-trade-volume-in-2022-topped-62b-on-good-business-ties>
- 9- "Black Sea Grain Initiative Joint Coordination Centre," United Nations, 2022, : <https://www.un.org/en/black-sea-grain-initiative>
- 10- رغم الحرب... لماذا تستمر روسيا في ضخ الغاز إلى أوروبا عبر أوكرانيا؟" (Asharq Al-Awsat, 20 August 2024
<https://bit.ly/48Frpk4>
- 11- عماد قدورة، "تركيا وإشكالية الحياد في حرب أوكرانيا"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2022، متاح على الموقع الإلكتروني:
<https://www.dohainstitute.org/ar/Lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/turkey-and-the-problem-of-neutrality-in-ukraine.pdf>
- 12- Şener Aktürk, "A Realist Reassessment of Turkish-Russian Relations, 2002–2012: From the Peak to the Dip?", Caspian Strategy Institute, January 2013.
http://home.ku.edu.tr/~sakturk/Akturk_2013_Turk_Rus_Relations.pdf
- 13- Seth Frantzman, "Russian Air Defense Systems Outmatched by Turkish Drones in Syria and Libya," Long War Journal, 10 June 2020:
<https://www.longwarjournal.org/archives/2020/06/russian-air-defense-systems-outmatched-by-turkish-drones-in-syria-and-libya.php>